

عنوان البحث

السياسة الخارجية الموحدة لمجلس التعاون الخليجي: الطموحات والمعوقات في ظل تعدد المصالح الوطنية

إعداد الطالب/

ياسر محمد صالح الكريديس

الرقم الجامعي /

251000454

إشراف/

أ.د / الفيصل عبد الحميد

أ.د / فايز جراد

العام الدراسي:

2025

قائمة المحتويات:

3	المقدمة:
4	مشكلة الدراسة:
5	أهمية الدراسة:
6	أهداف الدراسة:
7	تساؤلات الدراسة:
7	فروض الدراسة:
8	الدراسات السابقة:
14	المنطلقات النظرية للدراسة:
15	المنهجية وطرق البحث:
16	أدوات الدراسة:
17	حدود الدراسة:
18	المراجع:

المقدمة:

تُعدّ السياسة الخارجية أحد الأركان الأساسية التي تُعبّر من خلالها الدول عن مصالحها الحيوية وتوجّهاتها في المحيطين الإقليمي والدولي، وهي بذلك تمثل انعكاساً لتوازنات دقيقة بين ما هو وطني وما هو جماعي في حالة الدول المنضوية ضمن تكتلات إقليمية. وفي هذا السياق، يبرز مجلس التعاون لدول الخليج العربية بوصفه إطاراً تنسيقياً تأسّس ليكون منصّة فاعلة لتعزيز التكامل بين دوله الأعضاء، في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، ومن ضمنها - بطبيعة الحال - السياسة الخارجية. فمنذ قيام المجلس في أوائل الثمانينات من القرن الماضي، كانت هناك رؤية طموحة لبناء موقف خليجي مشترك على الساحة الدولية، يُجسّد المصالح الجماعية للدول الأعضاء، ويُعزّز من تأثيرها المشترك في بيئة دولية تتسم بالتقلب والتنافس (Ghosh، 2025).

لقد نشأ مجلس التعاون في بيئة إقليمية ذات طبيعة خاصة، تتداخل فيها الجوانب الاقتصادية والثقافية مع عناصر الجغرافيا والتاريخ، ما منح المجلس نوعاً من التماسك على مستوى البناء المؤسسي والهوية المشتركة. وفي ظل هذه الخلفية، برزت فكرة توحيد السياسة الخارجية كأحد الطموحات الاستراتيجية الكبرى، حيث تسعى الدول الأعضاء إلى توظيف تقاطعاتها ومصالحها المشتركة لبناء موقف خارجي موحد يُمكنها من التفاوض بفاعلية أكبر، ويُسهّم في استقرار المنطقة، ويُوفّر مظلة من التنسيق تجاه القضايا الدولية الكبرى. إلا أن الواقع العملي، ورغم بعض النجاحات الملحوظة في المواقف الموحدة، يُشير إلى أن هذا الهدف لا يزال يواجه تحديات عدة، تجعل من تحقيقه الكامل أمراً معقّداً، ويستلزم عملاً مؤسسياً طويل الأمد (Okeke، 2021).

إن من أبرز هذه التحديات ما يرتبط بتعدد المصالح الوطنية وتفاوت الأولويات بين الدول الأعضاء، وهي مسألة طبيعية في أي تكتل إقليمي يسعى للجمع بين السيادة الوطنية والتنسيق الجماعي. فكل دولة داخل المجلس تمتلك خلفياتها الاقتصادية المختلفة، وهياكلها الإدارية المستقلة، ورؤاها التنموية الخاصة التي تؤثر - بطبيعة الحال - في طريقة تفاعلها مع محيطها الخارجي. كما أن التفاوت في الموارد، واختلاف السياسات الاقتصادية، وتنوع الشراكات الدولية، يجعل من مسألة التوافق الكامل على مواقف خارجية موحدة تحدياً لا يتعلق بالإرادة السياسية فحسب، بل يتطلب أدوات تنسيقية مرنة، ومنهجية واضحة تراعي الفروقات دون أن تُلغي الهدف الجماعي (Leach، 2020).

إن تطور السياسة الخارجية الموحدة داخل مجلس التعاون لا ينفصل عن تطور هياكل المجلس نفسه، ومدى قدرة مؤسساته على توفير آليات دعم فني وتحليلي وإجرائي تساعد على بلورة موقف خارجي مشترك، يقوم على التوافق

وليس على التبعية أو الإملاء. فالتنسيق في هذا المجال يحتاج إلى أدوات مهنية متقدمة، مثل مراكز الدراسات المتخصصة، وهيئات التشاور المشترك، ومنصات التنسيق الدبلوماسية، وهي كلها عناصر من شأنها أن تُمهّد الطريق نحو بناء سياسة خارجية موحدة، مرنة وقابلة للتنفيذ، مع الحفاظ على استقلالية القرار الوطني لكل دولة عضو (Keaney، 2021).

تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف الأبعاد النظرية والعملية لمفهوم السياسة الخارجية الموحدة ضمن إطار مجلس التعاون الخليجي، من خلال تحليل الطموحات التي تحرك هذا المشروع، واستعراض أبرز المعوقات التي تحدّ من تطوره، لا سيما تلك المرتبطة بتعدد المصالح الوطنية، والتباين في التوجهات الدبلوماسية. كما تسعى الدراسة إلى تقديم قراءة تحليلية لأبرز الجهود المبذولة في هذا المجال، مع التطرق إلى التجارب المقارنة إقليمياً ودولياً، واستشراف مسارات مستقبلية ممكنة تُسهم في تقوية هذا المسار، بما يتوافق مع مبادئ المجلس، ويُعزّز من مكانته في النظام الدولي (Sam، 2023).

مشكلة الدراسة:

تكمن المشكلة الرئيسية في هذه الدراسة في غياب سياسة خارجية موحدة فعّالة بين دول مجلس التعاون الخليجي، على الرغم من مرور أكثر من أربعة عقود على تأسيس المجلس، ووجود إرادة سياسية معلنة لتعزيز التكامل الإقليمي. تعود هذه المشكلة إلى تعارض وتفاوت المصالح الوطنية لكل دولة عضو، واختلاف أولوياتها في القضايا الخارجية، سواء من حيث الشراكات الاقتصادية، أو التوجهات الأمنية، أو العلاقات الثنائية مع الأطراف الإقليمية والدولية. هذا التباين يعكس غياب رؤية استراتيجية مشتركة وشاملة تمكّن المجلس من التحدث بصوت واحد على الساحة الدولية، مما يحدّ من قدرته على لعب دور جماعي مؤثر في محيطه الإقليمي والعالمي، ويفرض على كل دولة أن تعتمد على أدواتها الفردية في التعامل مع القضايا الخارجية، وهو ما يُفقد المجلس قوته التفاوضية ويضعف صورته ككيان متماسك (El-Kasem، 2025).

المشاكل المترتبة على المشكلة الرئيسية:

1. تراجع فاعلية مجلس التعاون كممثل جماعي ومؤثر في القضايا الإقليمية والدولية.
2. ضعف التنسيق في مواجهة التحديات المشتركة مثل الأزمات الاقتصادية أو التهديدات الأمنية العابرة للحدود.

3. ازدواجية السياسات الخارجية وتضارب المواقف بين الدول الأعضاء في المحافل الدولية، مما يؤثر على مصداقية المجلس.

4. إضعاف القدرة على بناء تحالفات إقليمية ودولية مستقرة مبنية على موقف موحد.

5. تقليص فرص التكامل السياسي والاقتصادي الشامل الذي يتطلب وحدة في الرؤية والتوجه.

بناء على المشكلة الرئيسية للدراسة يكمن السؤال الرئيسي للدراسة فيما يلي: ما هي العوامل التي تعيق بلورة سياسة خارجية موحدة وفعالة لدول مجلس التعاون الخليجي في ظل تعدد وتباين المصالح الوطنية، وكيف يمكن التغلب على هذه المعوقات لتحقيق طموح التكامل الإقليمي؟

أهمية الدراسة:

• الأهمية الأكاديمية

تكتسب هذه الدراسة أهمية أكاديمية نظراً لتركيزها على أحد أهم محاور العلاقات الدولية المعاصرة، ألا وهو وحدة السياسات الخارجية لحكومات دول مجلس التعاون الخليجي. ونظراً لتصاعد التحديات الإقليمية والعالمية، لا تزال هذه القضية محل نقاش وجدل علمي محتدم. يُثري البحث الأدبيات السياسية الخليجية والعربية من خلال تناوله التفاعلات بين دول مجلس التعاون الخليجي، وكيفية تأثيرها بالمصالح الوطنية والانتماءات الدولية. ويساهم هذا إسهاماً نوعياً في مجال الدراسات الخليجية، والحوكمة الإقليمية، والتكامل السياسي. كما يعتمد البحث على منهج تحليلي مقارنة لتوجهات السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي، مما يوفر أساساً علمياً لتحليل العلاقة بين أهداف التكامل والواقع الجيوسياسي. كما يُمهّد الطريق للأكاديميين لدراسة نماذج إقليمية قابلة للمقارنة.

• الأهمية العملية:

تنبع القيمة العملية للدراسة من تركيزها على العقبات الحقيقية التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي في توحيد سياساتها الخارجية. يساعد هذا صناع القرار في المجلس والهيئات السياسية المعنية على فهم مواطن الخلل والأسباب التي تُسهم في ضعف التنسيق الخارجي. كما يُقدم البحث توصيات عملية لتحسين آليات التنسيق السياسي وإنشاء هياكل مؤسسية لتعزيز سياسة خارجية خليجية مشتركة. تكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة في ضوء التحولات التي تشهدها المنطقة وجهود دول مجلس التعاون الخليجي لتبني خطط تنمية كبرى (مثل رؤية السعودية 2030). تُعدّ

المواقف الخارجية الموحدة عنصرًا أساسيًا في أي مبادرة استراتيجية إقليمية ناجحة. كما يُمكن أن تُسهم استنتاجات الدراسة في تشكيل وجهة نظر خليجية موحدة بشأن القضايا الإقليمية، بما في ذلك أمن الخليج، والعلاقات مع إيران، والأهداف الجيوسياسية في الشرق الأوسط.

أهداف الدراسة

الهدف الرئيسي:

- تحليل مدى إمكانية تحقيق سياسة خارجية موحدة وفعالة بين دول مجلس التعاون الخليجي، في ظل التحديات التي يفرضها تعدد المصالح الوطنية واختلاف الأولويات بين الدول الأعضاء.

الأهداف الفرعية:

1. رصد وتحليل تطور السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي منذ تأسيس المجلس وحتى الوقت الراهن، لتحديد محطات الاتفاق والاختلاف بين الدول الأعضاء.
2. تحديد العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في صياغة السياسة الخارجية لكل دولة عضو، ومدى انعكاسها على جهود توحيد الرؤية الخليجية في القضايا الإقليمية والدولية.
3. دراسة الأطر المؤسسية والقانونية القائمة في المجلس والمتعلقة بالتنسيق الخارجي، وتقييم فعاليتها في دعم العمل الجماعي.
4. استكشاف أوجه التعاون السياسي الناجحة بين الدول الخليجية في بعض الملفات الخارجية، بهدف الاستفادة منها كنماذج قابلة للتعميم والتطوير.
5. اقتراح مجموعة من السياسات والآليات التي يمكن أن تسهم في تقليص فجوة التباين بين المصالح الوطنية، وتعزيز فرص بناء سياسة خارجية موحدة تنسجم مع تطلعات المجلس وتحديات البيئة الإقليمية والدولية.

تساؤلات الدراسة

السؤال الرئيسي:

- ما مدى إمكانية تحقيق سياسة خارجية موحدة وفعالة لمجلس التعاون الخليجي في ظل تعدد وتباين المصالح الوطنية بين الدول الأعضاء، وما أبرز المعوقات التي تحول دون ذلك؟

الأسئلة الفرعية:

1. كيف تطورت السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي منذ تأسيس المجلس، وما أبرز نقاط الالتقاء والاختلاف في توجهاتها الخارجية؟
2. ما العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في صياغة السياسة الخارجية لكل دولة عضو في المجلس؟
3. إلى أي مدى تُسهم الأطر المؤسسية والتنظيمية لمجلس التعاون في دعم التنسيق والتكامل في مجال السياسة الخارجية؟
4. ما أبرز التجارب أو النماذج الناجحة للتعاون الخارجي بين دول المجلس، وكيف يمكن الاستفادة منها في بناء سياسة موحدة؟
5. ما هي أبرز الآليات والسياسات المقترحة التي يمكن أن تساعد في تقليص فجوة المصالح الوطنية وتعزيز فرص بناء سياسة خارجية خليجية موحدة؟

فروض الدراسة

الفرضية الرئيسية:

- إن تعدد المصالح الوطنية واختلاف الأولويات بين دول مجلس التعاون الخليجي يمثلان عقبة رئيسية أمام تحقيق سياسة خارجية موحدة وفعالة للمجلس، رغم وجود الإرادة السياسية والتشريعات الداعمة لذلك.

الفرضيات الفرعية:

1. إن تباين الرؤى الاستراتيجية والسياسات الخارجية للدول الأعضاء يعيق الوصول إلى مواقف موحدة في القضايا الإقليمية والدولية.

2. العوامل الداخلية مثل التفاوت في الإمكانيات الاقتصادية، والاعتبارات السيادية، تلعب دورًا مؤثرًا في تفضيل كل دولة اتباع سياسة خارجية مستقلة.
3. التأثيرات الخارجية، مثل التحالفات الثنائية مع قوى دولية مختلفة، تسهم في تعزيز الانقسام في التوجهات الخارجية بين دول المجلس.
4. ضعف الآليات المؤسسية في مجلس التعاون وعدم إلزامية قراراته يحدان من فاعلية التنسيق السياسي الخارجي بين أعضائه.
5. تعزيز التعاون التدريجي في ملفات محددة يمكن أن يمهد الطريق نحو سياسة خارجية موحدة تقوم على المصالح المشتركة لا المتباينة.

الدراسات السابقة:

تتمتع منطقة الخليج بأهمية استراتيجية نظرًا لموقعها الجغرافي الفريد وإمكانية الوصول البحري إلى طرق الشحن العالمية. بعد اكتشاف رواسيها النفطية، نمت الأهمية الجيوسياسية للمنطقة بطرق لم يسبق لها مثيل في العصر الحديث. كان من الواضح أن للثورات الجذرية في الشرق الأوسط تداعيات على المنطقة بشكل عام، ومنطقة الخليج بشكل خاص، بالإضافة إلى تعميق اختلال توازن القوى لصالح الأطراف على هامش هذه الاضطرابات. وقد مكنت هذه التحولات الاستراتيجية مجتمعة دول مجلس التعاون الخليجي من تحقيق رؤاها الإقليمية وتحويل نفسها إلى قوى إقليمية. وكان مجلس التعاون الخليجي، باستثناء قطر، وخاصة المملكة العربية السعودية، مصدرًا للفرص. تجدر الإشارة إلى أن المستوى الأمني كان نتيجة لسياسة المحاور العربية أو العربية الإقليمية المتنامية، مما أدى إلى تصعيد النزاعات بين المحاور الإقليمية في ظل هيكل إقليمي شديد التعقيد. وقد اتسع نطاق قضية أمن منطقة الخليج خارج حدودها الجغرافية. كان تشكيل تحالف البحر الأحمر من أبرز التطورات الاستراتيجية، وهو ما يعكس حالة التوتر الراهنة في المنطقة واختلال التوازنات القائمة. وقد انعكس هذا التوجه في تشكيل تحالفات تتمحور حول تحديات إيران الإقليمية والأفريقية، وكذلك تحديات تركيا. وقد دفع هذا الوضع المملكة العربية السعودية، إلى جانب بعض دول مجلس التعاون الخليجي، إلى إعادة ترتيب أدوارها في ضوء ضرورة الحفاظ على كيان المجلس ووحدته في مواجهة التطورات الإقليمية، وفقًا للمعطيات النظرية للمجمع الأمني الإقليمي، وتوفير الحماية له، وإدارة المخاطر في

مواجهة التهديدات، ومحاولة دفع التهديدات الأمنية خارج المنطقة، والحد من فعالية الجهات الإقليمية الناشئة الأخرى، مع محاولة إدارة تداعيات السياسة المحلية (حميد، 2019).

أصبح التكامل الاقتصادي سمة بارزة في العصر الحديث، إذ تسعى الحكومات إلى تعزيز وتوسيع قطاعاتها من خلال تشكيل تحالفات مع دول أو مجموعات دول أخرى تشترك في أهداف هذا الاتحاد. وقد ركز الباحثون اهتمامهم على التكتلات الاقتصادية، إيمانًا منهم بأن القرب الجغرافي لدول التكتل، والتقارب الاجتماعي والثقافي، والتشابه الاقتصادي، كلها عوامل تشجع على التكامل فيما بينها. وهناك أمثلة عديدة على هذه التكتلات، أبرزها وأكثرها نجاحًا تجربة الاتحاد الأوروبي، الذي كان رائدًا في مجال التكتلات الاقتصادية. وتسعى دول عديدة إلى اتباع النهج نفسه الذي اتبعه الاتحاد الأوروبي. ومن بين هذه الدول دول مجلس التعاون الخليجي، التي تتمتع بإمكانات تعاون إقليمي واسع ومنظم في ظل التخطيط السليم. وتُعد منطقة الخليج من أهم المناطق الحيوية في العالم نظرًا لثرواتها الطبيعية الهائلة وموقعها الاستراتيجي. ويتألف هذا المجلس من ست دول أعضاء: المملكة العربية السعودية، ومملكة البحرين، والإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عمان، ودولة قطر، ودولة الكويت (أمال، 2020).

يبدأ الفصل بلمحة تاريخية موجزة عن مجلس التعاون الخليجي، ويصف كيف فشلت الدول الأعضاء الست (البحرين، الكويت، عُمان، قطر، المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة) مرارًا وتكرارًا في التوصل إلى اتفاق بشأن قضايا إقليمية رئيسية، مثل السياسات تجاه العراق وإيران واليمن؛ والتعاون الإقليمي في مجالي الأمن والدفاع؛ والتقدم نحو الاتحاد النقدي والعملية الموحدة. يبحث القسم الثاني في أسباب صعوبات توحيد السياسات الخارجية، مثل الطبيعة الشخصية للغاية لعملية صنع القرار في كل دولة على حدة، واستمرار الثنائية في مناهج صنع السياسات الوطنية، واستمرار عدم ثقة الدول الأعضاء الأصغر حجمًا في النوايا السعودية. كانت أمثلة التعاون التي حدثت تقنية في المقام الأول، متجاهلةً المخاوف المتعلقة بالسيادة الوطنية أو تجميع الموارد؛ ومن الواضح أن السياسات الإقليمية والدولية لا تندرج ضمن هذه الفئة "الأمنة". ويختتم الفصل بمناقشة تأثير الاضطرابات الإقليمية التي أعقبت عام 2011 على آفاق التنسيق الإقليمي، مع ظهور دول مجلس التعاون الخليجي كجهات فاعلة إقليمية حازمة ومتدخلة، وإن كان ذلك بطرق مختلفة تمامًا، كما يتضح من المواجهة الدبلوماسية الحادة بين قطر وجيرانها (Ulrichsen, 2019).

يُظهر الأداء الضعيف لمجلس التعاون الخليجي على مدى الثلاثين عامًا الماضية أن الدول الأعضاء فيه لا تزال غير راغبة في الالتزام الجاد بإنشاء قوة دفاع مشتركة موثوقة قادرة على تسهيل تحقيق هدف الأمن الجماعي الذي أنشئ

من أجله المجلس في البداية. تهدف هذه الأطروحة إلى تفسير سبب ضعف تقدم مجلس التعاون الخليجي في بناء آليات لضمان الأمن الجماعي لأعضائه من خلال منظور الواقعية الجديدة ونظرية النظام. تُفسر الواقعية الجديدة تعثر مجلس التعاون الخليجي في تحقيق الأمن الجماعي من خلال التنبؤ بفشله في حال وجود خيارات أمنية بديلة، لكنها لا تُفسر سبب سعي دوله الأعضاء إلى خيارات أمنية أخرى. إن تطبيق نظرية النظام على حالة مجلس التعاون الخليجي سيُبرز مبررات مجلس التعاون الخليجي لاستكشاف خيارات أمنية إضافية. تُجادل هذه الأطروحة بأن مجلس التعاون الخليجي فشل في توفير الأمن لأعضائه بسبب ضعف منهجي، كما تُفسره نظرية النظام، مما دفع دوله الأعضاء إلى البحث عن خيارات أمنية بديلة توفرها قوى خارجية من خلال اتفاقيات أمنية ثنائية، كما تنبأت الواقعية الجديدة (Almotairy, 2016).

يتناول بحث (Al-Barasneh, 2015) السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي خلال فترتي ولاية إدارة جورج دبليو بوش، من عام 2001 إلى عام 2008. ويركز على توثيق وتقييم تعاملات الولايات المتحدة مع شبه الجزيرة العربية، وهي منطقة ذات أهمية جيوسياسية بالغة الأهمية نظرًا لاحتياطياتها النفطية الكبيرة المؤكدة، والتي تدعم الثراء الأمريكي والغربي. علاوة على ذلك، يتضمن البحث شرحًا وافيًا للمصالح والأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة في الخليج. وتهتم هذه الدراسة بشكل خاص بتحليل الروابط بين الشراكات الاستراتيجية الأمريكية مع حلفائها في مجلس التعاون الخليجي وأهداف الاستراتيجية الأمريكية الكبرى. ويضع هذا التوليف التحليلي إطارًا مناسبًا لفهم استراتيجية الولايات المتحدة تجاه الخليج بشكل أفضل. وقد استندت العلاقات بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي الست (المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت وعمان والبحرين) على النفط والأمن لأكثر من ستة عقود. في الوقت نفسه، شهدت علاقات الولايات المتحدة مع شركائها في الخليج العربي تحولاتٍ وأوقاتًا عصيبة في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر، مما وضع علاقات الولايات المتحدة مع المملكة العربية السعودية، على وجه الخصوص، تحت ضغطٍ هائل. ونتيجةً لذلك، لاحظ العديد من الخبراء تغييرًا كبيرًا في استراتيجية الولايات المتحدة تجاه الخليج. في المقابل، تُشير هذه الورقة إلى أن استراتيجية إدارة بوش تجاه شركاء أمريكا القدامى في منطقة الخليج كانت استراتيجية استمرارية لا تغيير، ولم تُبدِ انحرافًا كبيرًا عن السياسة السابقة. ومن المثير للاهتمام أن المصالح الاقتصادية والجيوسياسية الأمريكية في منطقة الخليج قد أدت إلى علاقة وثيقة بين الولايات المتحدة و"أصدقائها" في الخليج. لقد هيمن أمن الخليج على التفكير الاستراتيجي الأمريكي، ولا تزال حماية شبه الجزيرة

العربية الأولوية الرئيسية للتدخل الأمني الأمريكي في المنطقة. تمثل هذه الشراكة الأمنية جوهر العلاقات الأمريكية الخليجية الراسخة، ولم يكن من الممكن أن تتأثر أبدًا بأيديولوجية المحافظين الجدد بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

يُعدّ مجلس التعاون الخليجي، الذي يضم المملكة العربية السعودية والبحرين والكويت وعمان وقطر والإمارات العربية المتحدة، أحد أكثر المنظمات دون الإقليمية مرونةً في العالم وأكثرها نجاحًا في العالم العربي. وقد مثل منصةً لكثير من التعاون الأمني في هذه المنطقة المضطربة، بالإضافة إلى كونه الوسيط الرئيسي في النزاع الإقليمي بين الإمارات العربية المتحدة وإيران على جزيرتي أبو موسى وطنب الكبرى. ويطمح المجلس إلى تحسين التعاون الأمني بين دوله الأعضاء، ولكنه يمتلك أيضًا القدرة على زيادة التكامل الاقتصادي وتوفير شكل بديل من النفوذ في أسواق النفط العالمية. ومع ذلك، لا يُعرف الكثير عن آلية عمل المجلس الفعلية: كيف تُتخذ القرارات، مقارنةً بالطريقة التي تُنص عليها هذه العملية تقنيًا في ميثاقه، وما هو التأثير الحقيقي لمجلس التعاون الخليجي على دوله الأعضاء، وعلى الخليج، والعلاقات الدولية. تستند هذه المقالة إلى أحدث الأفكار النظرية، بالإضافة إلى معارفها الخاصة (Legrenzi, 2015).

تهدف دراسة (Handhali, 2019) إلى معرفة مفهوم الهوية الوطنية وتأثيره على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، باستخدام منهجية بنائية، مع التركيز بشكل خاص على السياسة الخارجية لسلطنة عُمان. وتسعى إلى توضيح كيفية تأثير عناصر الهوية الوطنية على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية في الوضع العُماني. وينبع استخدام الهوية الوطنية في هذه الدراسة من صعوبة فهم السياسة الخارجية العُمانية الحديثة، التي تتميز بنهج مستقل ونزيه، دون تحليل أهمية الهوية في تشكيل هذا النهج أولاً. إلى أي مدى تُشكل الهوية الوطنية ومكوناتها السياسة الخارجية العُمانية؟ وفي هذا السياق، اعتمدت الدراسة على أسلوب بحث نوعي يعتمد على المصادر الأولية والثانوية. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن السياسة الخارجية العُمانية الحديثة تتأثر بشدة بالهوية الوطنية ومكوناتها، والتي تشمل (البعد التاريخي، والموقع الجغرافي، والإرث الثقافي والحضاري، والبعد الديني). وتختتم الدراسة بالقول إنه في حين أن عملية الخلافة في عُمان إشكالية وهناك عدم يقين بشأن ما إذا كانت عُمان ستحافظ على توجهها في السياسة الخارجية بعد حكم قابوس، فمن غير المرجح أن تغير عُمان سياستها الخارجية بشكل كبير، لأن مكونات هويتها الوطنية ستستمر في التأثير على تصرفات أي زعيم عُماني في المستقبل.

كشفت الأزمة التي اندلعت في 5 يونيو 2017، عندما انقلبت ثلاث دول أعضاء في مجلس التعاون الخليجي على دولة رابعة للمرة الثانية في ثلاث سنوات، عن أوجه القصور في المؤسسات التكاملية لمجلس التعاون الخليجي، والتي يبلغ عمرها 36 عامًا. في كل خطوة من خطوات الصراع مع قطر، كان مجلس التعاون الخليجي كمؤسسة غائبًا عن مناقشات السياسات وصياغتها. لم يتم استخدامه للتعبير عن مظالم المملكة العربية السعودية والبحرين والإمارات العربية المتحدة الأولية ضد قطر، ولا كآلية لنقل الشروط التي أرادتھا الدول الثلاث (بالإضافة إلى مصر) كأساس للتفاوض، ولا كمكان لمحاولات لاحقة - وغير ناجحة - للتوسط في حل الأزمة. على الرغم من الآمال الكبيرة، انتهت قمة مجلس التعاون الخليجي التي استمرت يومين في الكويت في ديسمبر 2017 بشكل مثير وطفى عليها إعلان علاقة عمل شاملة بين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. ومع عودة مركز الثقل في السياسة الخليجية إلى محور متشدد يركز على الأمن ويميل إلى التدخل على المستوى الإقليمي ويمتد من الرياض إلى أبو ظبي، فسوف تكافح دول مجلس التعاون الخليجي لاستعادة أهميتها وعلاج الضرر الذي لحق بالثقة بسبب الأزمة (al-Ansari, 2018).

تلعب الصين والاتحاد الأوروبي حاليًا دور الدمية في المشهد الجيوسياسي المتغير لمنطقة الخليج، حيث تسارع الصين إلى ملء الفراغ الاقتصادي والعسكري والسياسي الذي خلفه رحيل الولايات المتحدة. تبحث هذه الدراسة في كيفية تأثير السياسة الخارجية الصينية القوية في قطاعي الطاقة والتجارة في الخليج أولاً على الأمن الإقليمي والمصالح الاقتصادية للاتحاد الأوروبي، وكيف ينعكس ذلك في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول مجلس التعاون الخليجي من عام 2003 إلى عام 2023. يستند تقييم السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول مجلس التعاون الخليجي إلى مفهوم البراغماتية المبدئية، الذي ينص على أن أي منظمة أو جهة فاعلة تسعى جاهدة لتحقيق مصالحها الواقعية من خلال الترويج لها من خلال أفكار مثالية مثل المعايير والقيم. ثم يُفحص جوهر البراغماتية المبدئية للاتحاد الأوروبي باستخدام المصادر الأصلية، وخاصة البيان المشترك لعام 1989 بشأن الشراكة الاستراتيجية مع الخليج، الذي أسس أول علاقة متعددة الأطراف بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي. ويُستخدم البيان ويُقارن بمنشورات البرلمان الأوروبي الداخلية حول السياسة الخارجية الخليجية ومجلس التعاون الخليجي. تكشف هذه الوثائق، إلى جانب المصادر الثانوية الداعمة والدوريات الأكاديمية، أن الاتحاد الأوروبي يُعزز ويُعزز دور القطاع الخاص الأوروبي والخليجي في التجارة والطاقة، على عكس نهج القطاع العام الصيني، الذي لا يُسهم إلا في تحفيز الاقتصادات الريفية في دول الخليج ويدعم أنظمتها الفاسدة وغير المتكافئة. يُركز خطاب الاتحاد الأوروبي على الاستدامة والعلاقات

بين الشعوب، لكنه يؤكد على رغبته في إدماج حقوق الإنسان، التي لا تُعتبرها دول الخليج مهمة لقطاعي التجارة والطاقة. وبالتالي، تظل الصين شريكاً مهماً لدول مجلس التعاون الخليجي، ويجب على الاتحاد الأوروبي إيجاد طريقة لتجنب عزل الصين تماماً مع الالتزام بشعار "تقليل المخاطر، لا فك الارتباط". ونتيجةً لذلك، تبنى الاتحاد الأوروبي سياسة خارجية مبدئية وعملية تُقرّ بالقوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية الصينية الصاعدة في دول مجلس التعاون الخليجي، مع السعي في الوقت نفسه إلى تحقيق ذلك من خلال تعزيز وحماية مصالحه السياسية والاقتصادية ضمن خطاب وممارسة قائمين على القيم المعيارية التي تشمل القطاع الخاص والمجتمع المدني - وهما طرفان لا تُشركهما الصين في تقدمها في الخليج (Hendriksen, 2024).

تدفع الجغرافيا واختلال بنية الدولة الإمارات العربية المتحدة وقطر إلى التعاون في مواجهة الخطر الذي يشكله جيرانهما على قوتين إقليميتين (طامحتين)، هما المملكة العربية السعودية وإيران. ومع ذلك، فقد استجابت الحكومتان الصغيرتان بشكل مختلف تماماً لأسباب وأثار عدم الاستقرار في منطقة الخليج، مما أدى إلى استراتيجيات خارجية شديدة التنوع للتعامل مع قضايا علاقتهما الدولية الجوهريّة. ويُظهر انخراط الإمارات العربية المتحدة البارز في الحصار الدبلوماسي والاقتصادي المفروض على قطر في يونيو 2017، والذي أدى إلى تفكك مجلس التعاون الخليجي بحكم الأمر الواقع، اتساع نطاق علاقتهما الدولية المتباينة. ومن خلال مراجعة الأدبيات النظرية حول الدول الصغيرة، نفهم مسارات السياسة الخارجية المتعارضة في نهاية المطاف لكل من الإمارات العربية المتحدة وقطر من حيث اختلاف الاهتمامات الأيديولوجية والاستراتيجية فيما نسميه "التغلب على الصغر" (Miller, 2020).

يتناول بحث (Al Thani, 2017) دراسة السياسة الخارجية لمجلس التعاون الخليجي ودوله الأعضاء (وخاصة قطر) تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط من عام 1991 إلى عام 2005. وتهدف الدراسة إلى تحديد وتقييم عدد من العناصر الداخلية والخارجية التي أثرت على توجهات السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط بين مؤتمر مدريد عام 1991 وعام 2005. وقد تم اختيار هذه الحقبة بسبب التحولات الكبرى في أنماط التحالف بين الحكومات العربية البارزة بعد عام 2005. وعلاوة على ذلك، تدرس الدراسة مدى اتساق أو تناقض السياسة الخارجية لقطر مع سياسة دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، وكذلك أسباب كل من الاتساق وعدم الاتساق. وي طرح البحث ثلاثة أسئلة رئيسية. أولاً، ما هي المتغيرات الداخلية والخارجية التي يجب على حكومات مجلس التعاون الخليجي مراعاتها عند تطوير السياسات الخارجية تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط، ولا سيما بين

عامي 1991 و2005؟ ثانياً، ما هو الإجماع العام للسياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط خلال نفس الفترة؟ أخيراً، إلى أي مدى تقاربت السياسة الخارجية القطرية مع نهج مجلس التعاون الخليجي تجاه عملية السلام، أو اختلفت عنه؟ للتحقيق في هذه المواضيع، استخدمت الدراسة أسلوب البحث النوعي واستراتيجية تحليل وثائق الأرشيف. وقد استُخدمت مجموعة متنوعة من المواد طوال الدراسة، بما في ذلك أوراق الأمم المتحدة، والبيانات الإعلامية، والتعليقات الرسمية لوزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي، والبيانات الختامية لقمم مجلس التعاون الخليجي، وخطابات أمير قطر، وتصريحات الدبلوماسيين والمسؤولين القطريين. أظهر تحليل البيانات، أولاً، أن السياسات الخارجية لمجلس التعاون الخليجي وقطر قد تقاربت في دعمهما للحقوق الفلسطينية والجهود الأمريكية في عملية السلام. ثانياً، تباينت السياسات الخارجية لقطر ومجلس التعاون الخليجي حول قضيتين رئيسيتين: أولاً، رغبة قطر في تطبيع العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية مع إسرائيل، وثانياً، المبادرات الأمريكية والقطرية لدفع أجندة الإصلاح السياسي (جاءت الديمقراطية أولاً، من بين أهداف أخرى) في المنطقة كسياسة محتملة لحل الصراع في الشرق الأوسط.

المنطلقات النظرية للدراسة

تعتمد هذه الدراسة في تحليلها لموضوع السياسة الخارجية الموحدة لمجلس التعاون الخليجي على عدد من المنطلقات النظرية في العلاقات الدولية، التي تساعد في تفسير سلوك الدول الأعضاء داخل الإطار الإقليمي للمجلس، وتسلط الضوء على العوامل التي تُعزز أو تُعيق تنسيق السياسات الخارجية. تتنوع هذه الأطر بين النظريات الواقعية التي تُركّز على المصالح الوطنية وحسابات القوة، والنظريات الليبرالية التي تُعلي من شأن المؤسسات والتعاون، إضافة إلى نظريات تُعنى بالتكامل والترابط الإقليمي، وتفسير الديناميات الأمنية المشتركة. هذا التعدد النظري يُتيح مقارنة شاملة لفهم تعقيدات العلاقات البينية في الخليج، والبحث عن فرص عقلانية لبناء سياسة خارجية خليجية موحدة رغم التحديات القائمة.

1. الواقعية السياسية

تُعدّ الواقعية من أكثر الأفكار قبولاً لوصف سلوك الدولة في العلاقات الدولية. فهي ترى الدولة كلاعب مهيمن في النظام الدولي، تسعى جاهدةً لتعزيز مصالحها الوطنية وحماية أمنها. ووفقاً لهذه الأطروحة، يُعزى غياب الوحدة في السياسة

الخارجية الخليجية إلى تضارب المصالح الوطنية وتباين الحسابات الاستراتيجية بين الدول الأعضاء، على الرغم من وجود مؤسسة واحدة كمجلس التعاون الخليجي (ndisc, 2022).

2. المؤسسة الليبرالية

وفقاً لهذه الرؤية، تلعب المؤسسات الإقليمية والدولية (مثل مجلس التعاون الخليجي) دوراً أساسياً في تشجيع التعاون بين الدول وتقليل الصراعات. ووفقاً لهذه الرؤية، فإن تحسين فعالية الأطر المؤسسية داخل مجلس التعاون الخليجي وتفعيل آليات التنسيق السياسي من شأنه أن يسهم في تطوير سياسة خارجية متماسكة، رغم تضارب المصالح (Luomia, 2025).

3. نظرية التكامل الإقليمي

تفترض هذه الفكرة أن الدول ذات الخصائص المتقاربة (ثقافياً واقتصادياً وجغرافياً) تسعى إلى إنشاء تكتلات إقليمية لتحقيق منافع متبادلة. ومع ذلك، فإنها تعني ضمناً أن التكامل السياسي الناجح، بما في ذلك سياسة خارجية متماسكة، يتطلب إرادة سياسية جماعية وهيئات إدارية كفؤة، وهو أمر صعب في بيئة الخليج (Weiss, 2005).

4. نظرية الترابط

تزعم هذه الفكرة أن الحكومات أصبحت أكثر ترابطاً على عدة مستويات (اقتصادية وأمنية ومعلوماتية)، مما يقلل من احتمالية الصراع ويعزز آفاق التعاون. يوضح هذا الإطار النظري كيف يمكن لتوسيع المصالح المشتركة في الأمن والطاقة والتنمية أن يعزز تقارب السياسة الخارجية الخليجية (Shahbaz, 2025).

5. نظرية مجمع الأمن الإقليمي

تقترح هذه الفكرة أن الحكومات في منطقة معينة ترتبط بمصالح ومخاطر أمنية متشابكة، وهو ما ينطبق بوضوح على منطقة الخليج العربي. تساعد هذه الفكرة في تفسير سبب سعي حكومات الخليج إلى تنسيق خارجي منسق، لا سيما في مواجهة التهديدات المتكررة (مثل إيران أو مشاكل اليمن والعراق).

المنهجية وطرق البحث:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وهو المنهج الأنسب لدراسة القضايا السياسية المعقدة. فهو يُمكن من وصف واقع السياسات الخارجية لحكومات مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك تحليل مدى تقاربها أو تباعدها، بالإضافة إلى دراسة التحديات والعوائق التي تعترض تطوير سياسة خارجية موحدة. كما يعتمد البحث على المنهج

المقارن لدراسة التباينات بين السياسات الخارجية للدول الأعضاء، ومقارنة وجهات نظر دول الخليج تجاه القضايا الإقليمية والدولية الرئيسية، مع بيان درجة التوافق أو التباعد في توجهات السياسة الخارجية للمجلس.

مجتمع الدراسة وعينتها:

- مسؤولون من وزارات الخارجية الخليجية،
- أعضاء الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية،
- محاضرون جامعيون في العلاقات الدولية،
- خبراء سياسيون متخصصون في أحداث الخليج.
- يتم اختيار العينة بعناية، مع مراعاة تنوع الخبرات والتجارب والموقع الجغرافي.

أدوات الدراسة:

- تستند الدراسة إلى مراجعة الأدبيات السابقة، والتقارير الصادرة عن الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، ومعاهد البحوث، والدراسات الأكاديمية، والمقالات والتقييمات السياسية المنشورة في المنشورات والمجلات المتخصصة.
- قد يستخدم البحث استبياناً موجهاً إلى عينة من المهنيين الخليجيين أو الأفراد العاملين في المجالين السياسي والدبلوماسي لقياس آرائهم حول فعالية المجلس في توحيد السياسة الخارجية، والتحديات التي يواجهها، وإمكانيات التقدم.
- يمكن استخدام المقابلات شبه المنظمة مع المهنيين أو الدبلوماسيين أو الأكاديميين المتخصصين في العلاقات الخليجية والدولية لتكملة تحليل الدراسة، وذلك بهدف اكتساب معرفة أفضل بواقع الممارسة السياسية الخليجية.

حدود الدراسة:

- الحدود البشرية:

تشمل الموارد البشرية لهذه الدراسة مجموعة محدودة من المهنيين والخبراء في العلاقات الدولية وسياسة الخليج، بالإضافة إلى أساتذة ودبلوماسيين وباحثين متخصصين في أنشطة مجلس التعاون الخليجي. ويشمل ذلك مسؤولين من وزارات خارجية رئيسية، وأعضاء من الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، ومؤسسات بحثية خليجية.

- الحدود الزمنية:

يغطي هذا التحليل الفترة من عام 2017 إلى عام 2025، والتي شهدت تحولات إقليمية جوهرية واتجاهات جديدة في السياسة الخليجية في ضوء رؤية 2030. كما شهدت أزمات متتالية، مثل أزمة الخليج (2017-2021)، وتحولات في العلاقات الخارجية مع إيران والولايات المتحدة، وتطور التكامل الإقليمي.

- الحدود المكانية:

تركز الدراسة على ست دول من دول مجلس التعاون الخليجي: المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والكويت، والبحرين، وسلطنة عمان، وقطر. تُمثل هذه الدول المكونات السياسية الأساسية للمجلس، وتوفر السياق الجغرافي للتحليل، وكذلك المنظمات الرسمية للمجلس، ولا سيما الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي..

- Al Thani, A. N. (2017). The Gulf Cooperation Council's Foreign Policy towards the Middle East Peace Process (1991-2005) with Special Reference to Qatar's Foreign Policy. Retrieved from <https://eprints.glos.ac.uk/5388/>
- al-Ansari, M. M. (2018). The GCC Crisis at One Year. Retrieved from <https://arabcenterdc.org/wp-content/uploads/2018/07/Stalemate-becomes-reality.pdf#page=49>
- Al-Barasneh, A. S. (2015). United States Foreign Policy towards the Gulf Cooperation Council Countries (GCC) 2001-2008: Searching for Stable Security Framework. Retrieved from https://figshare.le.ac.uk/articles/thesis/United_States_Foreign_Policy_towards_the_Gulf_Cooperation_Council_Countries_GCC_2001-2008_Searching_for_Stable_Security_Framework/10167494/1?file=18323783
- Almotairy, S. F. (2016). The Gulf Cooperation Council and the challenges of establishing an integrated capability for upholding security. Retrieved from <https://calhoun.nps.edu/server/api/core/bitstreams/91e172a8-1fdb-479e-bd9f-ff8320d8be35/content>
- El-Kasem, M. H. (2025). The Middle East Conflict and Indications of Change in the Strategic Environment. Retrieved from <https://rasanah-iiis.org/english/centre-for-researches-and-studies/the-middle-east-conflict-and-indications-of-change-in-the-strategic-environment/>
- Ghosh, C. (2025). THE PARADIGM SHIFT OF INDIA FROM NON-ALIGNMENT TO ALL-ALIGNMENT POST 2014: A CASE STUDY OF INDIAN FOREIGN POLICY. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/391962853_THE_PARADIGM_SHIFT_OF_INDIA_FROM_NON-ALIGNMENT_TO_ALL-ALIGNMENT_POST_2014_A_CASE_STUDY_OF_INDIAN_FOREIGN_POLICY
- Handhali, K. A. (2019). National Identity And Its Impact On Shaping Oman's Contemporary Foreign Policy. Retrieved from <https://qspace.qu.edu.qa/handle/10576/11669>
- Hendriksen, A. I. (2024). A Wolf in Sheep's Clothing: The European Union's Foreign Policy towards the Gulf Cooperation Council (GCC) in the Light of China's Assertive Foreign Policy in the Gulf 2003-2023. Retrieved from https://studenttheses.uu.nl/bitstream/handle/20.500.12932/46645/Thesis%20IRIHP_Hendriksen2317060.pdf?sequence=1
- Keaney, M. (2021). One world, no longer: the past, the present, and the future of global value chains. Retrieved from <https://www.aimspress.com/article/id/5ffc2e48ba35de13a108a8ef>
- Leach, M. (2020). Food politics and development. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0305750X20301509>
- Legrenzi, M. (2015). The GCC and the International Relations of the Gulf. Retrieved from <https://www.torrossa.com/it/resources/an/5215399>
- Luomia, M. (2025). Lessons from Gulf Cooperation Council countries' participation in the Clean Development Mechanism. Retrieved from <https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/14693062.2025.2479816?af=R>

- Miller, R. (2020). Overcoming smallness: Qatar, the United Arab Emirates and strategic realignment in the Gulf. Retrieved from <https://link.springer.com/article/10.1057/s41311-019-00180-0>
- ndisc. (2022). An Introduction to Realism in International Relations. Retrieved from <https://ndisc.nd.edu/news-media/news/an-introduction-to-realism-in-international-relations/>
- Okeke, A. (2021). (a) International law, organization and administration/Droit international, organisation et administration internationales. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2665972721000465>
- Sam, A. J. (2023). Saudi Arabia's Public Investment Fund as a Tool for Economic Diversification and Sports Diplomacy. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/374157222_Saudi_Arabia's_Public_Investment_Fund_as_a_Tool_for_Economic_Diversification_and_Sports_Diplomacy
- Shahbaz, A. A. (2025). The Growing Autonomy for GCC States' Foreign Policy and Structural Changes in the Balance of Power in the Region. Retrieved from <https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/25765949.2025.2480007>
- Ulrichsen, K. C. (2019). GCC foreign policy. Retrieved from <https://www.taylorfrancis.com/chapters/edit/10.4324/9781315229591-16/gcc-foreign-policy-kristian-coates-ulrichsen>
- Weiss, B. M. (2005). The Economics of Integration, The Politics of Regionalism: Interdependence and Integration Theory Revisited. Retrieved from <https://ciaotest.cc.columbia.edu/isa/wbm01/>
- أمال, د. (2020). مستقبل تكتل دول مجلس التعاون الخليجي في ظل التقلبات النفطية. Retrieved from <http://dspace.univ-jijel.dz:8080/xmlui/bitstream/handle/123456789/8247/MM20.210.pdf?sequence=1>
- حميد, ع. ح. (2019). الرؤية الاستراتيجية: وجهات نظر حول ركائز الأمن في الفضاءات الخليجية. Retrieved from <https://faculty.uobasrah.edu.iq/uploads/publications/1712663365.pdf>

Mid-Ocean University
College of Management
Specialization in management



Research Title

The Unified Foreign Policy of the Gulf Cooperation Council: Aspirations and Obstacles in
Light of Multiple National Interests

Prepared by the Student/

Yasser Mohammed Saleh Al-Kraidis

University Number /

251000454

Supervised by/

Prof. Dr. Al-Faisal Abdul Hamid

Prof. Dr. Fayez Jarad

Academic Year

2025